



قرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/8)
بشأن رفع رأس مال البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية

مجلس إدارة البنك المركزي اليمني:

- بعد الاطلاع على القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني.
- وعلى القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك.
- وعلى القانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 2009م بشأن بنوك التمويل الأصغر.
- وعلى قرار مجلس الإدارة رقم (12) لسنة 2004م بشأن رفع رأس مال البنوك العاملة في اليمن.
- وعلى الدراسة والتوصيات المرفوعة من قطاع الرقابة على البنوك.
- وبعد المداولات التي أجراها المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 فبراير 2022م.
- ولما تقتضيه المصلحة العامة.

ق ر ر

مادة (1): يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل بنك يُرَخَّص له بالعمل في الجمهورية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية مبلغ (45,000,000,000) ريال (خمسة وأربعون مليار ريال يمني).

مادة (2): يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل بنك تمويل أصغر يُرَخَّص له بالعمل في الجمهورية مبلغ (5,000,000,000) ريال (خمسة مليار ريال يمني).

مادة (3): على كافة البنوك العاملة والمرخصة عند صدور هذا القرار أن توفيق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القرار واستيفاء الحد الأدنى لرأس المال وذلك خلال مدة أقصاها خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل به على أن يستوفي كل بنك ما لا يقل عن (20%) من الزيادة المطلوبة سنوياً حتى انتهاء مدة الاستيفاء في 31 يناير 2027م.

مادة (4): للبنوك المرخصة حق استخدام احتياطياتها للوفاء بالحد الأدنى لرأس المال المشار إليه في المادتين (1,2) من هذا القرار وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك المركزي.

مادة (5): في حال تبين وبعد مرور السنة الأولى من المدة المحددة عدم قدرة أي بنك على الوفاء بمتطلبات هذا القرار ينظر البنك المركزي في الإجراءات التي يراها ضرورية لكي يفي ذلك البنك بمتطلبات هذا القرار.

مادة (6): لن يُمنح أو يحتفظ أي بنك بالترخيص إذا لم يفي بالحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في المادتين (1,2) من هذا القرار، ويخضع البنك المعني لسحب الترخيص والتصفية بعد انتهاء المدة المحددة في حالة عدم قدرته على الالتزام بذلك.

مادة (7): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى جميع الجهات المعنية العمل بموجبه صدر بالمركز الرئيسي

بتاريخ 18 شعبان 1443هـ

الموافق 21 مارس 2022م

